جراء تفشي فيروس «كورونا»

الآسيوي للتنمية: الاقتصاد العالمي سيتكبد خسائر بنحو 347 مليار دولار

قال البنك الآسيوي للتنمية في تقرير حديث له، إن تفشي فيروس «كورونا» سيقلص النمو الاقتصادي في آسيا النامية وفي أنحاء العالم خلال العام الجاري.

وأودى الوفاء المتفشي الذي يمكن أن يتطور إلى التهاب رئوي بحياة أكثر من 3200 شخص في أنحاء العالم وأضر بالأسواق العالمية والاقتصاديات.

وأضاف البنك الذي مقره مانيلا إن انتشار الفيروس قد يقلص الناتج الإجمالي العالمي بين 0.1 و0.4 في المئة، بخسائر مالية من المتوقع أن تصل لما بين 77 و347 مليار دولار.

وأوضح البنك في تحليل تضمن أفضل وأسوأ التصورات المحتملة إن النمو الاقتصادي قد يتقلص بين 0.3 و1.7 في المئة في الصين وبين 0.2 و0.5% في آسيا النامية عدا الصين.

وأشار البنك الآسيوي للتنمية إلى أن انتشار فيروس كورونا قد يقود إلى تراجعات حادة في الطلب المحلي والسياحة ورحلات الأعمال والتجارة وروابط الإنتاج فضلا عن تعطيل الإمدادات، مما سيضر بالنمو في آسيا.

وبدد الانتشار العالمي لفيروس كورونا الجديد الآمال في نمو أقوى هذا العام وسيقلص نمو الناتج العالمي في 2020 إلى أدنى وتيرة له منذ الأزمة المالية في 2008 و2009، حسبما ذكرت كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي يوم الأربعاء. ويقول البنك الدولي إنه يوفر تمويلات عاجلة قدرها 12 مليار دولار لمساعدة الدول النامية على تحسين الخدمات الصحية ومراقبة الأمراض وتوفير الإمدادات الطبية ورأس المال العامل للشركات، فيما خصص صندوق النقد نحو 50 مليار دولار في شكل تمويلات لأعضائه.

ترامب يقر ميزانية عاجلة بنحو 8.3 مليارات دولار لمكافحة «كورونا»

أقر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ميزانية عاجلة بقيمة 8.3 مليار دولار لمكافحة فيروس «كورونا» مع ارتفاع عدد حالات الإصابة في العالم إلى مئة ألف حالة.

ومع ارتفاع عدد حالات الإصابة المؤكدة في الولايات المتحدة إلى 233 حالة، إضافة إلى 14 وفاة، دعا ترامب إلى الهدوء، مضيفا أن المرض سيتم القضاء عليه.

وواجه البيت الأبيض انتقادات لتعامله مع الأمر، وأقر أن الولايات المتحدة لا يوجد لديها وحدات فحص كافية لمواجهة الطلب التزايد. وتأكد إصابة 22 راكبا من ركاب سفينة سياحية محتجزة في سان فرانسيسكو، في ولاية كاليفورنيا، بفيروس كورونا.

وفُحص عشرات المسافرين الخميس إثر وفاة مسافر وإصابة أربعة مسافرين آخرين على الأقل في رحلة سابقة للسفينة، واسمها غراند برينسيس. وأكد مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، إن جميع ركاب السفينة وطاقمها سيتم فحصهم. ومن بين ركاب السفينة، العائدة من رحلة إلى هاواي بعد رحلة من المكسيك الشهر الماضي، 142 بريطانيا.

ووفقا للبيانات التي جمعتها جامعة جونز هوبكنز، فإن عدد حالات الإصابة المؤكدة بالمرض في العالم بلغ مئة ألف حالة، علاوة على 3400 وفاة ناجمة عنه. وأغلب حالات الإصابة والوفيات في الصين، التي ظهر المرض فيها لأول مرة في ديسمبر. وهوت الأسهم في آسيا وبريطانيا بصورة حادة الجمعة مع استمرار قلق المستثمرين بشأن التبعات الاقتصادية للفيروس.

الولايات المتحدة

تم الإبلاغ عن حالات عدوى بالمرض في 22 ولاية أمريكية. كان 13 من إجمالي الوفيات بالمرض في الولايات المتحدة، الذي يبلغ 14 وفاة، في دار واحدة للمسنين في سياتل في ولاية واشنطن. وأوصى المسؤولون في سياتل ببقاء من تبلغ أعمارهم 60 عاما أو أكثر في منازلهم، وألغوا المناسبات والاحتفالات التي يزيد عدد حضورها عن عشرة أشخاص.

ويوم الجمعة قالت جامعة واشنطن إنها ستلغي محاضرات طلابها الذين يبلغ عددهم 50 ألف طالب، على أن يتم تلقيهم المواد الدراسية عبر الانترنت حتى نهاية الفصل الدراسي للشتاء، الذي ينتهي في العشرين من مارس/آذار.

وما زالت أغلبية الإصابات في الولايات المتحدة متركزة في الساحل الغربي، حيث يوجد في ولايتي وتشنطن وكاليفورنيا نحو 141 من بين 244 حالة إصابة بالمرض، ولكن حالات العدوى بدأت في الانتشار في مناطق مختلفة من البلاد.

وفي نيويورك قفز عدد الحالات المؤكدة للإصابة بالمرض من 22 إلى 33 حالة في يوم واحد. وقال أندرو كومو، حاكم الولاية، إنه يوجد اكثر من أربعة آلاف شخص في حجر صحي احترازي. وهؤلاء أشخاص عادوا مؤخرا من بلدان ينتشر فيها المرض بصورة كبيرة، مثل الصين وإيطاليا وإيران وكوريا الجنوبية واليابان، ولكن لا تظهر عليهم أي أعراض للمرض.

وأكد ترامب، في حديث إلى وسائل الإعلام الجمعة، زعمه أن عدد حالات الإصابة في الولايات المتحدة محدود لأننا كنا أشداد للغاية على الحدود. وقال فيما يتعلق بالحالات، فهي محدودة للغاية. وأقرت الحكومة الخميس أنها لا يوجد لديها معدات فحص كافية لتفي بالاحتياجات التي يتوقع ان تتزايد في الأيام والأسابيع المقبلة. على الجانب الآخر، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إن اقتصاد بلاده قد يتأثر سلبا من تفشي فيروس كورونا، لكنه توقع تجاوزه في نهاية المطاف، مدافعا عن طريقة تعامله مع الأزمة. جاء ذلك خلال في إطار حملته لانتخابات 2020 أمام جمهور من سكرانتون بولاية بنسيلفانيا، إحدى الولايات غير المحسومة والتي ساعدت الرئيس الجمهوري على الفوز بسباق البيت الأبيض في 2016.

وأفضى انتشار فيروس كورونا إلى انخفاضات حادة في سوق الأسهم، وأجج المخاوف من تراجع اقتصادي في الوقت الذي يطلب فيه ترامب من الأميركيين انتخابه لفترة ثانية. وقال ترامب ردا على سؤال إن كان فيروس كورونا قد أضر بالاقتصاد: «لا ريب أنه قد يؤثر. وفي نفس الوقت، ينبغي أن أقول إن الناس الآن يمكثون في الولايات المتحدة وينفقون أموالهم فيها، ويعجبني هذا». وأضاف: «سيجد الأمر طريقه إلى الحل. حري بالجميع أن يهدأوا. لدينا خطط لكل احتمال وأعتقد أن هذا هو الواجب علينا. نأمل ألا يطول الأمر كثيرا».

دونالد ترامب

مجموعة العشرين.. تدابير مالية ونقدية عاجلة لمكافحة «كورونا»

تعهد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين، باتخاذ التدابير المالية والنقدية اللازمة لدعم الاستجابة لمقاومة فيروس كورونا وحماية النمو الاقتصادي من الصدمات.

في التفاصيل، قال الوزراء الذين التقوا في الرياض الشهر الماضي في بيان مشترك أصدرته السعودية التي ترأس مجموعة العشرين إنهم يرحبون بالتدابير والخطط التي اتخذتها الدول لدعم النشاط الاقتصادي.

بدورها، نقلت وكالة الأنباء السعودية عن الوزراء ترحيبهم بالتدابير والخطط التي نفذتها الدول لدعم النشاط الاقتصادي.

وكشف بيانهم، استعداهم لاتخاذ المزيد من التدابير، بما في ذلك التدابير المالية والنقدية حسب الحاجة، بهدف دعم الاستجابة لمقاومة الفيروس، ودعم الاقتصاد خلال هذه المرحلة والمحافظة على متانة النظام المالي.

سياسات مناسبة

يشار إلى أن وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، كان أعلن في فبراير الماضي أن المسؤولين الماليين لمجموعة العشرين اتفقوا على متابعة مخاطر تفشي فيروس كورونا، وتبني السياسات المناسبة للحد من تأثيره على الاقتصاد العالمي.

وساد الاجتماع الذي استمر ليومين في الرياض القلق من تداعيات تفشي فيروس كورونا، وتوقع صندوق النقد الدولي أنه سيخفض النمو العالمي بمقدار 0.1 نقطة مئوية.

وقالت حينها كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي، إن فيروس كورونا الذي ظهر أولا في الصين ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد العالمي حتى إذا تم احتواؤه سريعا، وإن من الحكمة الاستعداد للمزيد من هذه التداعيات.

إلى ذلك دعت في بيان بعد اجتماع للمسؤولين الماليين من دول مجموعة العشرين،

الأسواق المالية العالمية تفقد 36 مليار دولار جديدة في أسبوع

قال بنك أوف أمريكا إن المستثمرين تخارجوا من أغلب فئات الأصول، إذ شهدت صناديق الأسهم والسندات نزوح 36 مليار دولار إجمالا على مدى الأسبوع الماضي، وذلك وسط مخاوف من ضرر اقتصادي ناجم عن وباء فيروس كورونا.

وتشهد أسواق الأسهم موجة بيع منذ منتصف فبراير، مما أفقد السوق حوالي 6.5 تريليون دولار من قيمتها، إذ يتزايد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا بوتيرة أكبر.

وقال محللون لدى بنك أوف أمريكا، والذين يعكفون على البيانات الأسبوعية من إي.بي.إف.آر لرصد التدفقات، إنه جرى سحب 23.3 مليار دولار من أسواق الأسهم وخرج 12.6 مليار دولار من أسواق السندات، وهو أكبر معدل منذ ديسمبر كانون الأول 2018.

وأظهرت البيانات أيضا أن المستثمرين العازفين عن المخاطرة سحبوا 5.3 مليار دولار من أسهم الأسواق الناشئة، وهو أعلى مستوى في 30 أسبوعا.

الذهب نحو تحقيق أكبر مكاسب في 8 سنوات

ارتفع الذهب اليوم بنهاية معاملات الإسبوع الماضي، متجها صوب تحقيق أكبر مكاسبه الأسبوعية منذ أواخر أكتوبر تشرين الأول 2011، بفعل المخاوف من أن يعصف تفشي فيروس كورونا بالاقتصاد العالمي.

كان السعر الفوري للذهب مرتفعا 0.2 في المئة إلى 1674.20 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن صعد أكثر من 2% في الجلسة السابقة. وزادت عقود الذهب الأمريكية الآجلة 0.4 في المئة إلى 1675.20 دولار.

وقال إليا سبيفاك، استراتيجي سوق العملة لدى ديلي اف.اكس، «الذهب يرتفع لأن الأسواق تتوقع مزيدا من تخفيضات أسعار الفائدة وبفعل تحاشي المخاطرة الحاصل الآن وسط بواعث قلق الأسواق».

وأضاف أن أكبر عامل هنا هو مدى قلق الأسواق حيال أثر فيروس كورونا.

وارتفع المعدن 5.5% هذا الأسبوع مع إقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة تخوفا من عواقب الفيروس، ومع خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة 50 نقطة أساس على نحو مفاجئ يوم الثلاثاء.

ونزل البلاديوم 0.6 في المئة إلى 2516.41 دولار للأوقية، وهوى المعدن المستخدم في أنظمة العادم بالسيارات 13 في المئة في 28 فبراير، بعد أن سجل أعلى مستوياته على الإطلاق عند 2875.50 دولار في اليوم السباق بسبب نقص حاد في المعروض.

وانخفضت الفضة 0.4 في المئة إلى 17.34 دولار، في حين فقد البلاتين 0.1 في المئة ليسجل 863.86 دولار.

بسبب فيروس «كورونا»

ستاندرد آند بورز: تركيا وأسواق ناشئة أخرى تواجه ضغطا على تصنيفها

قال أحد كبار محللي وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال والمعني بالتصنيفات السيادية يوم الجمعة إن تركيا، وأسواقا ناشئة أخرى ذات تصنيف ائتماني منخفض وبعض الدول المنتجة للنفط تواجه ضغوطا على التصنيف الائتماني بسبب فيروس كورونا.

وتجاوز عدد حالات الإصابة بالفيروس في أنحاء العالم مئة ألف حالة بينما تثير عمليات إغلاق واسعة النطاق لأنشطة وقيود على السفر مخاوف بشأن ركود عالمي محتمل.

ووكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز من بين الجهات التي خفضت توقعات النمو في الأيام القليلة الماضية ويقول فرانك جيل مدير التصنيفات الائتمانية لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لدى الوكالة إن التصنيفات الائتمانية لدول بعينها قد تسجل ضعفا أيضا.

وقال: «ليس نبأ جيدا لأي شخص، على الأقل للأسواق الناشئة، حيث يمكن أن يسبب هذا ضررا كبيرا للدول المُصنفة عند درجة مرتفعة المخاطر في نطاق لمستوى B أحادي».

والقضية الرئيسية هي ما إذا كانت الدول ستكون قادرة على مواجهة زيادات كبيرة في حالات الإصابة، على الأخص إذا كانت أنظمتها للرعاية الصحية أقل تقدما، أو ما إذا كانت تعول بقوة على السياحة أو سلع أولية تنخفض أسعارها مثل النفط.

وثمة مبعث آخر للقلق إذا تراجعت العملات المحلية، مما يرفع تكلفة سداد الديون المُقترضة بعملات رئيسية مثل الدولار. وقال جيل «نتابع تركيا بشكل وثيق للغاية».

وتصنف ستاندرد آند بورز تركيا حاليا عند B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، لكن قطاع السياحة التركي الكبير الذي يشكل نحو 13 بالمئة من اقتصادها، مثل بقعة مشرقة العام الماضي "ومن الواضح أن وباء فيروس كورونا سيؤثر سلبا على أي اقتصاد سياحي في 2020.

كما أن بنوك البلاد ستقوم بالكثير من عمليات إعادة التمويل على مدى الاثني عشر شهرا المقبلة. وعند قيمة قدرها 61.5 مليار دولار، فإن هذا يمثل قرابة ثمانية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا. وقال جل هذا كثير.

والشركات التركية حاصلة على ديون خارجية بنحو 74 مليار دولار بما في ذلك ائتمان تجاري وعلى الرغم من أن الحكومة ذاتها يتعين عليها إعادة تمويل نحو خمسة مليارات دولار فقط هذا العام، فإن هناك ثلاثة بنوك كبيرة مملوكة للحكومة ستحتاج إلى الدعم في الأزمة.

وقال جيل: «حين ترى ضغوطا على الليرة، يؤثر ذلك سلبا على الفور على الجدارة الائتمانية للقطاع الخاص. وذلك ليس نبأ عظيما».

وتواجه دول منتجة للنفط تدفع تكاليف استخراج مرتفعة، مثل سلطنة عمان، أيضا خطرا بسبب تراجع أسعار النفط 30 بالمئة تقريبا منذ بداية العام الجاري.

توقعات «متشائمة» للنمو الاقتصادي في العالم.. والسبب «كورونا»

خفض معهد التمويل الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين، بينما حذر من أن النمو العالمي قد يسجل أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية.

وأشار المعهد إلى التأثير الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا، ليقلص توقعاته لنمو الولايات المتحدة هذا العام إلى 1.3 بالمئة انخفاضا من اثنين بالمئة في السابق، مع تركز الضعف في الربع الثاني، وللصين إلى ما يقل قليلا عن أربعة بالمئة من 5.9 بالمئة في السابق.

وقال المعهد إن النمو العالمي في 2020 ربما يقترب من واحد بالمئة، وهو ما يقل كثيرا عن نمو بنسبة 2.6 بالمئة في 2019 ويمثل أضعف نمو منذ الأزمة المالية العالمية.

وذكر خبراء الاقتصاد لدى المعهد في تقرير «نطاق النتائج المحتملة كبير ويعتمد على انتشار الفيروس والتبعات الاقتصادية الناجمة، وكلها أمور تكتنفها ضبابية مرتفعة في هذه المرحلة».

وبعيدا عن أكبر اقتصادين في العالم، يشير المعهد إلى ضعف في ألمانيا واليابان وأسواق ناشئة، حسبما ذكرت «رويترز».

تخفيض الفائدة

وفي تحرك طارئ لحماية الاقتصاد الأميركي من أثر التفشي، خفض البنك المركزي الأميركي الثلاثاء، أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية إلى نطاق مستهدف بين واحد بالمئة و1.25 بالمئة.

وأفاد معهد التمويل الدولي بأن تحرك مجلس الاحتياطي الاتحادي شكل فرصة لخفض أسعار الفائدة للبنوك المركزية في أسواق ناشئة والتي امتنعت عن اتخاذ هذه الخطوة حتى الآن بفعل مخاوف من احتمال هبوط عملاتها.

وأضاف أن ذلك كان مهما على وجه الخصوص لدول تقدم عوائد مرتفعة وتحقق نموا منخفضا مثل المكسيك وجنوب أفريقيا وفي أنحاء الأسواق الناشئة بوجه عام حيث كان النمو ضعيفا.

ولفت المعهد إلى أنه من شأن دورة التيسير الفعلية هذه أن تساعد في تحقيق نمو بالأسواق الناشئة وتقي الاقتصاد العالمي من (كوفيد 19)